الملف

ميرنا الشدياق

بين نازح ولاجئ وعامل أجنبي.. المجتمع في خطر تغيير في الهندسة الاجتماعيّة والحلّ بديبلوماسيّة العودة

لا شك في ان ظاهرة النزوح واللجوء باتت امرا يؤرق صانعي سياسات الدول في العالم. هي قضية باتت اولوية متقدمة لمواجهة تداعياتها المقلقة، فكيف اذا اصبح اكثر من نصف سكان دولة معينة من غير السكان الاصليين؟ تأثيرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية لا تحصى تواجهها الدول المضيفة مما يفاقم ازماتها، ولبنان الاكثر تضررا

يستضيف لبنان اكبر عدد من اللاجئين والنازحين قياسا بعدد سكانه على مستوى العالم. لاجئون فلسطينيون، لاجئون عراقيون، يد عاملة اجنبية، اما النزوح السوري فيعد الاكبر بين حركات النزوح في بلدان العالم، ولبنان استقبل النسبة الاكبر منهم.

العواقب على لبنان عدة في ظل عدم ايجاد حل لنزوح هائل يفوق نصف سكانه حيث لم يقصر مواطنوه يوما تجاه هذه القضية الانسانية، بل تحملوا في ظل انهيار شامل وعلى المستويات شتى ما ليس بمقدور لا منظمة اممية ان تتحمله ولا حتى دول عظمى مجتمعة.

وقد تصاعدت في الاونة الاخيرة لهجة الاعتراض السياسي والشعبي، وتعاظمت بسبب كثافة موجات عبور النازحين وتكرارها عبر الحدود في ظل سلوك سياسي دولي يشجع هذا النزوح، ويعمل في السر والعلن على ابقائهم وتوطينهم حيث هم.

الواقع الاجتماعي في لبنان اليوم هش، بعد ان تلاشت الضوابط المجتمعية في لبنان في ظل مراكمة هائلة لمؤثرات النازحين واللاجئين الذين باتوا يمتلكون القدرات لمواصلة تثبيت دعائم الوجود والتمدد الجغرافي والديموغرافي. فتحت غطاء القانون الدولي الانساني وحماية حقوق اللاجئين السياسيين، يحصل الكثير من التجاوزات. اذ ان اللاجئ السياسي له الحق في الحماية، لكن ليس الساعي الى الاستفادة من "نعيم" المساعدات الدولية.

وبات اللبناني يسأل: لماذا كل هذا الدعم للنازحين (طبابة، تعليم، فريش دولار...) في الوقت الذي يئن فيه المواطن اللبناني تحت وطأة الفقر والعوز؟ لماذا لا يعود النازحون الى بلادهم مع وجود مناطق آمنة لهم هناك؟ كيف يحق للنازح ممارسة العمل في بلد النزوح من دون حسيب او رقيب؟ ما هي انعكاسات تزايد عدد الاجانب في لبنان ومن جنسيات مختلفة على النسيج اللبناني والتغير الديموغرافي؟ وما هو تأثير الاندماج على المجتمع ومخاطره؟

اجرت "الامن العام" حوارا مع الخبير في السياسات العامة واللجوء والهجرة زياد الصائغ تحدث فيه عن الابعاد الاجتماعية للجوء والنزوح والحلول المطروحة.

■ ما هي الابعاد الاجتماعية للنزوح السوري في لبنان؟

□ لا يمكن قراءة الابعاد الاجتماعية في معزل عن الابعاد كافة، ان كان لناحية البعد الاقتصادي او السياسي او الامني او الديبلوماسي. الا انه بطبيعة الحال يرتبط البعد الاجتماعي بثلاثة مستويات:

المستوى الاول هو قدرة لبنان على تحمل الاعباء، وهي اليوم قدرة منعدمة في ظل الازمة الاقتصادية الاجتماعية المالية.

المستوى الثاني هو تراجع مستوى الدعم الدولي بسبب التعب الذي فرضته ازمة اوكرانيا على العالم الغربي وتخفيض تقديماتها الى وكالات الامم المتحدة، مما انعكس ايضا على التقديمات للمجتمعات اللبنانية المضيفة.

المستوى الثالث يتعلق بالتركيبة الاجتماعية اللبنانية التي لها سمة ديموغرافية. ففي الوقت الذي نستقبل فيه بين المليون ونصف مليون ومليوني نازح، يوازيه في المقابل هجرة للشعب اللبناني، اي عمليا دخلنا في اعادة تشكيل الهندسة الاجتماعية للمجتمع اللبناني بشكل كامل وهذا مرتبط بخطر وجودي على الهوية.

هذا التوصيف ليس بجديد وكنت قد طرحته منذ العام 2014 وحذرت اننا ذاهبون الى هذه المرحلة. البعد الاجتماعي يرتبط ايضا بالبعد الاقتصادي لانه مرتبط بعدم توفر الموارد الكافية للعيش مما ينعكس سلبا على الاستقرار الامني، مما يعني انطلاق توترات مع مجتمع النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين. وان كان مجتمع اللاجئين الفلسطينيين بنسبة اقل، لأن الاستقرار لا يزال قائما في المخيمات، ولكن ينعكس توترات بين مجتمع النازحين السوريين والمجتمع اللبناني المضيف.

■ الى اي مدى يوثر خطر التغيير الديموغرافي على رسم السياسات المتبعة؟

□ لقد اتى الخطر الديموغرافي نتيجة فشل السياسات العامة للحكومات اللبنانية، وليس لها علاقة بالابعاد المذهبية.

■ كيف يمكن معالجة هذا الامر ديموغرافيا؟

□ يجب ان يتخذ لبنان تدابير تساعد في عودة النازحين الى سوريا من خلال خطة عودة مرحلية ومنظمة بالتعاون مع الامم المتحدة، وفي الوقت نفسه من الضروري الضغط على قوى الامر الواقع في سوريا تسهيل العودة خصوصا الى المناطق الحدودية. اذا لم ننطلق في البحث بانشاء مراكز ايواء موقتة حدودية داخل المناطق الحدودية بين البلدين No man's land تمهيدا لعودتهم الى سوريا، نحن امام تغيير في الهندسة الديموغرافية للبنان مما يعني تغيير هوية كاملة على كل المستويات.

■ تردد الحديث عن دمج الطلاب السوريين مع اللبنانيين في المدارس ثم تم نفي هذا الامر، هل كانت محاولة اولى على طريق الدمج؟

□ لم يكن هناك من محاولة دمج، كان هناك مسار تعتمده الامم المتحدة في كل دول العالم. فبدل ان يكون هناك 100 الف طالب سوري على الطرقات ثم يتحولون في ما بعد الى قنابل موقوتة تستغلهم عصابات الجريمة المنظمة ومافيات المخدرات، من الواجب ان يتلقوا تعليمهم وهذا جزء من تحييد لبنان عن الصراع في الداخل. وبالتالي، يجب التنبه من الانزلاق نحو هذه المقاربة، اذ انه من الطبيعي ان يحتاج الاطفال والشباب في عمر معين الى تلقي التعليم والتربية. وكان الاجدى ان يتم البحث بين وزارة التربية والتعليم العالي واليونيسيف عن افضل الية للحفاظ على الهوية السورية ضمن مسار التعليم. لكن هذه المسألة مرتبطة بقدرة المدارس الرسمية على الاستيعاب واي نوع من المناهج يجب اعتماده، لذلك ان هذا الامر يحتاج الى بحث جدي مع وزارة التربية من خلال خبراء يمتلكون كفايات تعنى بكيفية التعاطي مع ازمة مماثلة شديدة التعقيد.

الخبير في السياسات العامة واللجوء والهجرة زياد الصائغ.

> **لسياسة عامة اساسها ديبلوماسية العودة**

■ ما هي مخاطر اندماج النازحين في المجتمع اللبناني؟

□ نتحدث وكأن النازحين السوريين لم يندمجوا بعد في المجتمع اللبناني! هناك اجراءات يجب اتباعها في عدد من المجالات، ولنبدأ بسوق العمل مثلا، ما هي معايير وضوابط احترام قانون العمل اللبناني؟ وهنا اهمية ان يطبق اصحاب العمل اللبنانيين القوانين اللبنانية في سوق العمل. كذلك وجوب تطبيق القوانين اللبنانية في ما يخص الاقامة. على النازح احترام اسس الاقامة ودفع المتوجبات عليه كالكهرباء والمياه والضرائب ويجب ان تكون معالم وجود النازحين واضحة ان كانوا نازحين فقط او عمالا او طلابا. كل هذه الاجراءات لم تتابعها الدولة اللبنانية، يضاف الى ذلك ما كنا قد تحدثنا عنه حول موضوع التربية. يبقى هناك ما يعرف بالدمج الطبيعي، اذ انه كلما طالت الازمة نحن امام حركة ولادات جديدة. مثلا مَن ولد قبل 10 سنوات لا يعرف سوريا وبالتالي اصبح يعتبر نفسه جزءا من لبنان. اضافة الى عدد الزيجات بين لبنانيين وسوريات او سوريين ولبنانيات، وهذا الامر لا يجب ان يستهان به. وبالتالي، يجب التركيز على كيفية المساعدة لعودة هؤلاء النازحين بدل التحذير السلبي من مخاطر الدمج. تطرح السياسات العامة فكرة الديبلوماسية المبادرة اي الذهاب الى مفهوم العودة. لذلك اقترح بدل رفع مستوى الكلام عن الدمج، رفع مستوى وضع ديبلوماسية للعودة وهي تحتاج الى تعاون مع الدولة المعنية اي سوريا والامن العام الذي يقوم بدور حيال هذا الموضوع وهو مكلف بهذا الملف، وقد قام بتجارب عدة بموضوع العودة. هذا الامر يتطلب عملا تنسيقيا مع دول الاقليم التي تعاني من ازمة مماثلة كالاردن وتركيا والعمل معا لرفع القضية الى مستوى مجلس الامن. كما انه يجب ان يحصل تعاون مع الاتحاد الاوروبي من خلال نقاش جدي حول مخاطر بقاء النازحين في لبنان الذين من الممكن ان يتوجهوا الى اوروبا وعندها ستنفجر الامور على الجميع. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ايضا معنية بالعودة لأن احد مهماتها الاساسية المنصوص عليها في قانون انشائها هي عودة النازحين واللاجئين الى ارضهم. لذلك اقترح نقل الانموذج من مرحلة التحذير من الدمج الى مرحلة العمل على العودة، وذلك يحتاج عمليا الى توجه يتعلق بالدولة اللبنانية لا اراه اليوم ابدا.

■ كيف ترى الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية؟

□ لا تزال المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الاهلية والمدنية تتعاطى على المستوى الاغاثي الانساني، ولم تنتقل لا الى المستوى التمكيني ولا الى مستوى ديبلوماسية العودة، وهذا يحتاج الى نقاش جدي. لا يمكن ان تعنى هذه ◄

المنظمات فقط بالامور الانسانية، بل عليها ان تبدأ عمليا بكيفية مقاربة الوضع السياسي والوضع الديبلوماسي لعودة هؤلاء. للاسف هناك طمر لرؤوسنا في الرمال ولو كنا قد اقررنا منذ عام 2011 سياسة عامة، ونظمنا الوفود والوجود، واقمنا مراكز ايواء حدودية موقتة، ونظمنا سوق العمل، وعملنا على امكانية العودة الى المناطق الاقرب، لما وصلنا الى ما وصلنا اليه اليوم. وبقدر ما هنالك من تمايز ونقاش مع المجتمع الدولي ومع هيئة الامم المتحدة على موضوع العودة، هناك مسؤولية يتحملها لبنان، اذ ان الحكومات اللبنانية تخلفت عن ذلك منذ العام 2011 حتى اليوم، ولا تعنينا ابدا الخطط المدونة على الورق بل ما يعنينا هو التصرف، واذا لم يتم اقرار سياسة عامة جدية سنذهب الى توترات متنقلة. واحذر هنا من انفجار الوضع الاجتماعي بين النازحين السوريين والمجتمع اللبناني المضيف، وهذا الامر لا يخدم العودة ولا يخدم الهوية اللبنانية، وبالتالي نكون قد جهلنا الفاعل ويرتاح عندها من هجرهم ومَن لا يريد لهم العودة.

■ هناك ارقام تتحدث عن ارتفاع نسبة الجرائم التي يرتكبها سوريون في لبنان ما العمل؟

□ صحيح، هناك ارقام الا انها نتائج، هل علينا فقط التعامل مع النتائج او نذهب الى المسببات ووضع خطة للعودة؟ لماذا لم تتم معالجة الوفود والوجود وتنظيمهم منذ بداية الازمة ووضعهم تحت الرقابة. هذا لم يحصل ابدا، لذلك نحن ندفع ثمن غياب السياسات الحكومية من العام 2011 مع تسجيل نقطة مضيئة وحيدة عندما سهل الامن العام عودة بين 300 الف و450 الف نازح سوري بين عامي 2015 و2021 ويجب ان تعود هذه الموجة. اليوم، بدل ان نعمل على عودتهم، هناك تسلل ونزوح جديد وهذه مشكلة كبيرة.

■ لكن الا ترى ان ثمة تماهيا مع السياسات الدولية حول موضوع النزوح؟

□ صحيح انه لا يجب تغييب الحقيقة ان هناك سياسات دولية لكن ثمة سياسات داخلية وكذلك اقليمية ايضا، الكل متواطئ ونحن ندفع الثمن.

■ هناك تخوف دولي من الهجرة غير الشرعية خصوصا الى الدول الاوروبية من لبنان؟

□ من الطبيعي ان تهتم الدول الاوروبية بأمنها القومي، فهل نحن نهتم بأمننا القومي اللبناني؟ مشكلتنا اننا نعيب على غيرنا اهتمامه بامنه القومي لكننا لا نهتم نحن به. والاجدى بنا الاهتمام بامننا القومي ومن ثم محاسبة المجتمع الدولي.

■ ما هي الخطوات التي يجب ان يتبعها لبنان لمعالجة هذا الملف؟

□ علينا الانتقال من حالة الشعبوية والديماغوجية والارتجال في السياسات العامة الى حالة بناء سياسة عامة اساسها ديبلوماسية العودة.

شمسين
مخابز | حلويات
الأطيب من سنين
الفرع الأول
خلدة – اوتوستراد بيروت– الجنوب– هاتف:05-800658
الفرع الثاني
الدامور– الطريق العام– الجنوب– هاتف:05-601772